الأسرة الجزائرية....إلى أين؟

أ.السعيد عواشرية
أستاذ متعاون- قسم علم النفس وعلوم التربية
جامعة سطيف

ملخص:

يعيش المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات في عالم متغير تسوده أنظمة متعددة، وتحاول السيطرة عليه برامج العولمة بكل أبعادها، فهو بذلك يمر بتغير اجتماعي سريع. والأسرة كأحد أنساق هذا المجتمع تتأثر بهذا التغير، وبالتالي لا أحد يستطيع أن ينكر تغير الأسرة الجزائرية تبعا لذلك. فإلى أين تتجه اليوم وسط كل تلك التغيرات التي أخذت تلوح في الأفق محاولة تعميم النموذج الغربي على المجتمعات العربية والإسلامية؟. هذا ما سنحاول معرفته في مقالنا هذا، محاولين اقتراح بعض السبل التي – في اعتقادنا – تمكن الأسرة الجزائرية من المحافظة على أمنها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي و...، ومواجهة تلك التغيرات بعقلانية.

Abstract:

The Algerian Society Lives in changing world governed by sever at systems; and affected by all aspects of globalization programs. It is undergoing a fast social change. As A social pattern; the family is affected by that change; and no one can deny it. So, what is its destiny under those changes rising up the horizon and trying to generalize the western pattern on the Arab and Moslem societies systems?

We are going to study this topic and try to suggest some ways which, we think will enable the Algerian Family to safeguard its economical, social and cultural security, and face those changes reasonably.

تعريف مردوك: الأسرة هي: " جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية، ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع". [04]

تعريف برجس ولوك: الأسرة هي: " مجموعة من الأشخاص يرتبطون معا بروابط الزواج والدم والتبني، ويعيشون تحت سقف واحد، ويتفاعلون معا، وفقا لأدوار اجتماعية محددة، ويخلقون نمطا ثقافيا عاما ويحافظون عليه." [05]

من خلال تحليلنا لهذه التعريفات يمكن القول أن: الأسرة مؤسسة اجتماعية تضم زوجين وأطفالهما، وبعض ذويهما أحيانا يعيشون معا عيشة مشتركة واحدة، ويتفاعلون معا وفقا لأدوار اجتماعية محددة ويتعاونون اقتصاديا ويحملون نمطا ثقافيا واحدا وعالما يتميزون به ويقومون بتطويره والمحافظة عليه.

2- أشكال الأسرة وتصنيفاتها:

تتنوع وتتعدد أشكال الأسرة، وبذلك يمكن تصنيفها على أساس متغير أو أكثر، ويذكر حسن 1982 [06]، وموسغريت 1978 [07] عددا واسعا من هذه التصنيفات نذكر منها:

أ - التصنيف على أساس الشكل والحجم: تصنف الأسرة على هذا الأساس إلى: أسرة نووية وتتكون من أب وأم وأولاد، وأسرة ممتدة تضم الأزواج والزوجات والجد والجدة والأحفاد بالإضافة للأب الأم والأولاد.

ب - التصنيف على أساس السلطة في الأسرة: تصنف الأسرة على هذا الأساس إلى: أسرة تكون السلطة فيها للأب إلى حد كبير على جميع أفراد الأسرة، وأسرة تكون السلطة فيها للأم، وأسرة تكون السلطة فيها للابن، أوأسرة ديمقراطية تسودها المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أفرادها.

ج - التصنيف على أساس إقامة الأسرة: تصنف الأسرة على هذا الأساس إلى: أسرة تقيم مع أهل الزوج، وأسرة تقيم مع أهل الزوجة، وأسرة تقيم بشكل مستقل.

د - التصنيف على أساس شكل العلاقات: تصنف الأسرة على هذا الأساس إلى: أسرة تناحرية تطالب أفرادها بالخضوع للتقاليد، وأسرة تفاعلية يكتسب فيها الفرد أهمية من خلال توكيد ذاته.

د - التصنيف على أساس معاملتها للأطفال: تصنف الأسرة على هذا الأساس إلى: أسرة نابذة للأطفال، مما يجعلهم منحرفين وغير متوافقين، وأسرة متسامحة معهم تجعلهم ساذجين وإتكاليين، وأسرة متسلطة تجعلهم خاضعين وعدوانيين، وأسرة ديمقراطية تجعل منهم أفرادا أسوياء.

وإضافة لهذه الأسس وغيرها يمكن تصنيف الأسرة على أساس المنطقة أمدينة أم ريف، أبدوأم حضر.

3- وظائف الأسرة:

للأسرة عدة وظائف وقد أجمع علماء الاجتماع على أن الوظائف التالية هي أهم وظائفها [08] :

أ - الوظيفة الجنسية: تعد الأسرة أصح نظام للتناسل يضمن نمو المجتمع واستمراره عن طريق الإنجاب وتغذية الصغار وتنشئتهم وإدماجهم في المجتمع، كما يتضمن تنظيم السلوك الجنسي بطريقة مشروعة اجتماعيا ضمن إطار ثقافة المجتمع.

ب - الوظيفة الاقتصادية: تمثل الأسرة وحدة اقتصادية يعمل جميع أفرادها لتحسين دخلها، فقد كانت الأسرة القديمة وحدة منتجة تعتمد على ذاتها في تأمين الطعام من الزراعة والصيد من خلال تنظيم العمل والإنتاج الجماعي وإعداد الأجيال لأعمالهم المستقبلية، إلا أن الأسرة الحديثة لم تعد تنتج كذلك حيث أصبح الإنتاج يتم في المعامل، وأضحى أفراد الأسرة يعملون أفرادا وليس كوحدة إنتاجية، ويأخذون أعمالا ومهنا تختلف عن أعمال ومهن الأهل. وبذلك حدث الانفصال بين الأسرة والعمل، وضعفت وحدة العاطفة داخل الأسرة نتيجة للتقدم الصناعي وخسرت الأسرة مسؤولياتها الاقتصادية التربوية إلى حد ما، سواء ما تعلق بالمهارات أو التدريب أو العمل.

ت - الوظيفة المعرفية: تعد الأسرة عقل الطفل منذ لحظة الولادة وبخاصة في السنوات الخمس الأولى، وتدربه على العادات الفكرية الصحيحة كالتفكير والمحاكاة والتصرف الذكي الواعي في المواقف المختلفة.

ث – الوظيفة الترويحية: تعد الأسرة الطفل للعمل والراحة، لأنه مثلما يحتاج للعمل يحتاج للراحة واللهو، فالتوازن في الشخصية يتطلب قيامها بالعمل تارة والراحة تارة أخرى.[09]

ح – الوظيفة الاجتماعية: يجب أن تعد الأسرة الطفل للعيش في مجتمعه والتعامل مع غيره تعاملا يعود على الجميع بالخير والسعادة، وهذا يعني أنها يجب أن تكون ذكاءه الاجتماعي الذي يتجلى في القدرة على بناء علاقات اجتماعية مع الآخرين وسلك السلوك الاجتماعي القويم وآداب المحافظة على الحقوق والواجبات والتحضير للمركز الاجتماعي الذي سيحتله عند البلوغ.

خ – الوظيفة الثقافية والأخلاقية: يرى الخشاب مصطفى 1981 [10] أن: الأسرة هي مكان نشأة العقائد الدينية واستمرارها وهي البيئة الأولى لتعليم اللغة القومية، وهي المؤسسة التي تكون الطفل وتعمل على تكامل شخصيته وتربطه بأفراد مجتمعه، ولذلك من المطلوب أن تعد الطفل أخلاقيا من النواحي النظرية والتطبيقية، فالأخلاق ليست مفاهيم وشعارات فحسب بل هي سلوكات ولذلك ينبغي على الأسرة تعليم الأطفال تلازم الأقوال بالأفعال، وذلك من خلال القدوة الحسنة للأب والأم بدلا من الأمر والنهي والعقاب.

4-أهم الاتجاهات النظرية في دراسة الأسرة:

هناك في حدود علمنا أربعة اتجاهات نظرية أساسية في تفسير الأسرة نحاول تلخيص مضمونها في ما يلي:

أ – الاتجاه التطوري الكلاسيكي:

تعد النظرية التطورية الكلاسيكية من أهم النظريات الاجتماعية التي اهتمت بموضوع الأسرة، إذ يرى أصحاب مفهوم التطور الاجتماعي أن دورهم الأساسي يكمن في الكشف عن الأشكال الأصلية للتنظيم الاجتماعي بما فيها الأسرة وربط هذه الأشكال بالحاضر، حيث برز هذا المفهوم عن طريق سلسلة من المراحل التاريخية. حيث أن "هنري هين" نشر كتابه " القانون القديم" سنة1861 وأكد فيه أن الأسرة التي تتميز بسلطة الأب المطلقة هي الأصل الأصيل للحياة الاجتماعية في الماضي،

وأن هذه السلطة التي يعتمد عليها الأب أدت في جميع الأماكن وفي مرحلة معينة إلى انتساب الأبناء إليه وليس إلى أمهم.[11]

أما "باتوفن" صاحب كتاب" حق الأم" الذي ألفه سنة1861 وصل إلى النتيجة العكسية فيما يخص الأسرة البدائية، إذ رأى في جميع المجتمعات البدائية أن القاعدة كانت هي الإباحية الجنسية، فجاءت بذلك المجتمعات التي تتميز بسلطة الأم ثم ظهرت مؤخرا في تاريخ البشرية الجماعات التي تتميز بسلطة الأب.[12]

أما " مكلينان" يرى أن الجماعات الاجتماعية قد مارست الزواج الخارجي، وأطلق عليها اسم القبائل. ثم تطورت هذه الجماعات إلى نظام الانتساب إلى الأم. أي في رأيه أن نظام الانتساب إلى الأم أسبق من نظام الانتساب إلى الأب.[13]

أما "لويس مورفان" فيرى أن الجماعات البشرية مارست في مراحلها الأولى الإباحية الجنسية حيث لم يكن حينذاك قواعد أو نظم للزواج.[14]

نقد النظرية التطورية: لقد تعرض الاتجاه التطوري القديم إلى انتقادات من قبل الاتجاه الوظيفي لعل أبرزها افتقاره إلى الأدلة اليقينية في التدليل على صحة وجود المراحل التطورية بالفعل، وخاصة في المراحل المبكرة، فليست هناك أدلة واضحة تشير إلى مرحلة الإباحية الجنسية، كما أنها ذات نزعة عنصرية تريد أن تعمم النموذج الغربي على بقية المجتمعات الإنسانية فهي تميل إلى نزع النظم الاجتماعية وعادات الشعوب من بيئتها الاجتماعية ووضعها في مشروع تطوري تم ترتيبه مسبقا، فماذا عن الاتجاه الوظيفي؟.

ب-الاتجاه الوظيفي:

ينظر الاتجاه الوظيفي إلى البناء الاجتماعي على أنه محورا أساسيا لتفسير تطور الأسرة وذلك بما يتضمنه من عمليات تجري بين أجزائه ووحداته المختلفة وما ينتج عنها من إسهامات وظيفية لبقائه واستمراره كلا، ودراسة الأسرة في هذا الاتجاه ينصب على الأجزاء التي يتكون منها النسق الأسري في ارتباطها مع بعضها البعض عن طريق التفاعل والتساند الوظيفي مع الاهتمام إلى تناول العمليات الداخلية في الأسرة والعلاقات التي تربط بين النسق الأسري والأنساق الخارجية الأخرى كعلاقته مع النسق الاقتصادي أو الديني أو التربوي.[15]

نقد الاتجاه الوظيفي: لقد تعرض الاتجاه الوظيفي إلى العديد من الانتقادات وخاصة من قبل أصحاب منظور الصراع الاجتماعي، فقد احتجت "هارتمان1981 [16] على الاتجاه الوظيفي الذي يفترض وحدة المصالح وسط أفراد الأسرة والذي يركز على دور الأسرة كوحدة متمسكة ويقلل من شأن الصراعات واختلاف المصالح بين أفرادها .فماذا عن اتجاه الصراع الاجتماعي؟

ج- اتجاه الصراع الاجتماعي:

يركز بعض مؤيدي منظور الصراع الاجتماعي على علاقات القوة داخل الأسرة خاصة ما يتعلق باتخاذ القرارات، حيث أشاروا إلى أن أعضاء الأسرة الذين لديهم موارد ومعتقدات يستحوذون على السلطة أكثر من غيرهم، في حين ركز بعضهم على الصراع بطريقة واضحة حيث يرون أن الأسرة عبارة عن صورة مصغرة للصراع في المجتمع.[17]

نقد اتجاه الصراع الاجتماعي: إن الأخذ بنظرية الصراع الاجتماعي يجعل الأسرة تعيش في تناحر وصراع وبذلك تفقد الكثير من خصائصها مثل: التكافل والحب والاطمئنان والتفاعل الإيجابي بين أفرادها. والتكامل بينهم فمما لا شك فيه أن أي وسط يسوده الصراع تكون العلاقات بين أفراده متوترة ويغلب عليهم طابع المصلحة الخاصة. وهذه ما يضعف من قوة هذا الاتجاه ولذلك نكون بحاجة إلى اتجاه يضع في الحسبان التفاعل بين أفراد الأسرة، فما هو هذا الاتجاه؟ هذه ما سنتناوله فيما يلي:

د- الاتجاه التفاعلي: نظرية الدور

يركز أصحاب هذا الاتجاه على العمليات الداخلية للأسرة مثل التنشئة الاجتماعية والعلاقات الأسرية. وقد تفرعت هذه النظرية إلى اتجاهين هما: التفاعلية الرمزية: حيث أصبحت مرجعا لكثير من الاتجاهات الحالية التي تهتم بالأشخاص داخل الأسرة. مثل العلاقات بين الزوج والزوجة والوالدين وأبنائهما، وكذلك الأدوار والقواعد التي تحكمها، وتمثل عملية التنشئة الاجتماعية محورا أساسيا في مدخل التفاعل الرمزي.[18]

السلوكية الاجتماعية: وهي تدرس السلوك من خلال المواقف التي يعتبر السلوك استجابة لها، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الإنساني يحدث في مواقف أسرية وهذه المواقف تقدم أحسن الفرص لفهم هذا من منظور اجتماعي، وبهذا

فالأسرة تعتبر من الجماعات ذات الدلالة بالنسبة للفرد لأنها من أهم الجماعات من الناحية السلوكية، وتشكل من الناحية المنهجية موقفا استراتيجيا يتم البدء به عند تحليل الموقف.[19]

من خلال هذا يمكن القول أن:

التفاعلية الرمزية تركز على التفاعل في حد ذاته وكذلك الأدوار داخل الأسرة، في حين تنظر السلوكية الاجتماعية إلى الأسرة كموقف اجتماعي يؤثر في السلوك، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الأخذ بأية نظرية أو اتجاه في تفسير تطور الأسرة وتغييرها له محاسنه ومساوئه، لكن التفسير الصحيح يقتضي الأخذ بالنظرة التكاملية الجامعة لكل هذه الاتجاهات.

5- تطور الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال:

إن التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية ليست على مستوى واتجاه واحد، وإنما تختلف من قطر إلى قطر ومن منطقة إلى أخرى، ومع هذا فإن هذه الأسرة تتشابه من حيث أصولها، وتكوينها إذ تستمد ثقافتها من التراث العربي الإسلامي، ولذلك نجد سمات مشتركة بين الأسرة في الجزائر العاصمة وفي الأوراس وفي الهضاب وفي الصحراء وغيرها من مناطق القطر الجزائري. وتعد الأسرة النووية هي الشكل السائد في هذا المجتمع، بينما يتضاءل عدد الأسر الممتدة كلما اتجهنا من الريف إلى المدينة، والنسب في الأسرة الجزائرية هو عن طريق الأب، والعلاقة فيها حتى وقت قريب لا زالت في كثير من المناطق تتميز بالعصبية القبلية، والتي أخذت تضعف شيء فشئ، في حين تغيرت أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، وأصبحت مؤسسات أخرى خارج نطاق الأسرة تقوم بجزء منها، وتغيرت اتجاهات الشباب تجاه عدد كبير من القضايا داخل الأسرة وخاصة ما تعلق بعادات وتقاليد الزواج وتكاليفه فضلا عن تغير السلطة الأبوية وانحصارها إذ أصبح للمرأة نصيب في المشاركة في القرارات الأسرية بل حتى المشاركة السياسية وخروجها للعمل و.... كل ذلك لم يأت على سبيل الصدفة وإنما لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها.

أ- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على الأسرة الجزائرية:

ساهم التعليم بدرجة كبيرة في تغير الأسرة الجزائرية وخلق نوع من الوعي الاجتماعي لدى أفرادها، ونقلها نقلة سريعة على كافة الأصعدة باعتباره من أهم العوامل المرسخة لمبدأ التحديث، وقدرته على تغيير المعتقدات التقليدية والمواقف والاتجاهات و.... فلقد استفادت المرأة الجزائرية من مبدأ تعميم التعليم ومجانيته والذي أقرته أمريه 16 أبريل1976 وبذلك ارتفعت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس شيئا فشيئا، علما أن الأمية لدى الإناث غداة الاستقلال قد بلغت99% .[20]

وكما تشير إحصائيات 1977 أن نسبة الأمية عند النساء انخفضت من 85.4% إلى 74.3% وقد ارتفع معدل بناء المؤسسات التربوية وعملت الدولة على توفير ذلك في الأرياف وتغطية ذلك العجز بإقامة النظام الداخلي والنصف الداخلي في بعض المؤسسات التربوية.[21] حيث أنه من بين 4674947 تلميذ يوجد في المرحلة الابتدائية ما نسبته 46.29% إناث، أما في مرحلة التعليم المتوسط فان نسبة الإناث تقدر بـ 45.61%، في حين وصلت نسبة الإناث في مرحلة التعليم الثانوي إلى 52.54%.[22]

ونستطيع القول بدون مبالغة أن الأمهات المتعلمات في ضوء معايير الثقافة التعليمية هن في الواقع جاهلات في إطار ما كان ينبغي أن يصقلن به من فنون الأمومة. فإذا تناولنا مناهج التربية المقررة لكل مستويات التعليم خاصة قبل الجامعي فإننا نجدها واحدة بحكم نظام التعليم المختلط، فلا يفرق بين حاجات التعليم للذكر وبين حاجات التعليم بالنسبة للإناث، وكأن القائمين على شؤون التربية في المجتمع الجزائري قد ألغوا ما بين الجنسين من فروق في الوظائف الأسرية ظنا منهم بأن ذلك يحقق المساواة الحقيقية بينهما، ونسي هؤلاء المشرفون على التربية والتعليم أن الأمومة وظيفة حيوية وجوهرية تنتظر الفتاة، ولذلك يجب إعدادها لها ابتداء من دخولها المدرسة حتى تخرجها من الجامعة.[23] ونأسف إذ نقرأ أن تطلعات الفتاة الجزائرية في مجال الثقافة والحياة الاجتماعية هي تطلعات بعيدة كل البعد عن الأمومة وتطلعاتها وحاجاتها ومهاراتها خاصة لدى الفتاة في المدينة، بل هناك ما يشبه العداء والاحتقار لوظيفة الأمومة.[24] وكل ما في الأمر أن تغاضي الأسرة الجزائرية وإهمالها لوظيفة الأمومة وعدم إعداد الفتاة لها إعدادا جيدا يعرض

الأجيال القادمة لأخطار نفسية واجتماعية وصحية لا يحمد عقباها. لقد تطور قطاع الصحة تطورا كبيرا مما كان عليه قبل الاستقلال بحيث عملت الدولة على توفير مجانية العلاج – بغض النظر عن التعديلات الطفيفة الحادثة مؤخرا– واهتمت بالصحة الأسرية والمدرسية. حيث أنه في مجال الصحة الإنجابية للمرأة لوحظ اشتراك مرتفع للمرأة الجزائرية في برامج تنظيم الأسرة، وتدل الإحصائيات على أن نسبة 56.9% من اللواتي بلغن سن الإنجاب 15– 45 سنة مشتركات في برامج تنظيم الأسرة، وأن 76% من الحاملات مستفيدات من خدمات القابلات لدى الوضع، في وسط مدعم[25] مع مجانية الأدوية لبعض الأمراض المزمنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ ارتفاع في عدد المستشفيات والمراكز الصحية في المدن والأرياف، وكل ذلك ترك آثارا واضحة على نظام الأسرة الجزائرية وساعد على تغييرها من الناحية البنائية.

والشيء الملفت للانتباه هو أن المرأة الجزائرية شهدت في مجال العمل تطورا كبير يتناسب مع التطور في مستوى التعليم وارتفاعها في سلم درجاته، ويعد قطاعي الصحة والتعليم من أكبر المجالات التي استقطبت المرأة الجزائرية. حيث أنه حسب إحصائيات 1992 و1996 و1997 بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الصحي 51.1% في حين بلغت في قطاع التعليم 45% [26]. وهناك قطاع آخر هو القضاء والذي يعتبر نقلة نوعية في الحياة العملية للمرأة سواء من حيث أهمية المنصب ودرجته في السلم الاجتماعي أومن حيث المهام وفرص اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية. وهذا بفضل إصدار القانون المؤرخ في 12 ديسمبر 1989 المتضمن قانون القضاء، والذي لا يحمل أي تمييز بين المرأة والرجل، وبذلك أصبح التمثيل النسوي في هذا القطاع مرتفعا. حيث وصل في نهاية شهر مارس 1999 إلى ما يلي:[27]

عدد القاضيات في المحكمة العليا 23 قاضية بنسبة15%.

عدد القاضيات في المجالس القضائية 500 قاضية بنسبة 23%.

عدد القاضيات في الإدارة المركزية67 قاضية بنسبة63%

إن هذه النسب مقارنة بما كان، وبالنظر إلى الطبيعة الثقافية للمجتمع نجد أن المرأة في الأسرة الجزائرية تغيرت تغيرا جذريا، بحيث لم تتوقف إلى هذا الحد

فحسب بل دخلت مجالات تنفيذية كانت حكرا على الرجال دون غيرهم. فحسب إحصائيات 1999 بلغ عدد النساء في منصب محضر قضائي 84 امرأة بنسبة 9% بينما بلغ عددهن في منصب محافظ بيع بالمزاد العلني 11 امرأة بنسبة 5%، وقد بلغ عددهن في منصب موثق 78 امرأة وبنسبة28%، في حين بلغ عددهن في منصب ترجمان رسمي 82 امرأة بنسبة54% [28].

ومن القطاعات التي اقتحمتها المرأة الجزائرية المجال العسكري، حيث انخرطت حوالي 497 امرأة في صفوف الجيش، من بينهم 64.38% ضابطا و35.23% ضابط صف إدارة، صحة عسكرية، نشاط اجتماعي. في حين كانت نسبة النساء في الأمن الوطني22.24% ضابط أمن و2.15% محافظ شرطة و0.21% محافظ رئيسي [29]. ويمكن تفسير تلك الفرص المتاحة للمرأة في الحصول على منصب عمل خاصة في الميدانين الأولين السابقين الذكر ب[30]:

أ – المستوى التعليمي للمرشحات في الاختبارات الكتابية والشفهية.

ب – اشتراط بطاقة إنهاء الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها للالتحاق بالوظيف العمومي.

كل ذلك وغيره مكن المرأة الجزائرية من احتلال مناصب العمل في كل مكان بحكم التوظيف المبني سواء على مقاييس موضوعية أو غير موضوعية، وفي الحالتين وقفت المرأة في وجه الرجل وسلبته كل الفرص للحصول على منصب عمل، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب الجزائري خاصة في المدن، وهي مشكلة جد عويصة في حقيقة الأمر.غير أنه في الأسرة الممتدة يعتبر الأب العاطل عن العمل شخص عادي يحي حياته العادية دون شقاء، أما في الأسرة النووية فإن الأب العاطل عن العمل يعتبر مشكلة عويصة حقا، تظهر في الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وعدم القدرة على مسايرة التغيرات المختلفة، مما ينعكس سلبا على أفراد الأسرة. بحيث تشملهم الانحرافات السلوكية والانحلال الخلقي، وتأخر سن الزواج أو الإحجام عنه أو انتشار العلاقات غير الشرعية، والعمليات الإجرامية، ناهيك عن الآثار النفسية التي تجعل أفراد الأسرة يفقدون الشعور بالانتماء القومي، ويتولد لديهم عدم الأمان والاطمئنان، واللامبالاة، والتصرف بعنف في كل الأمور، والكسب غير الشرعي للمال بمختلف الأساليب. وهذا ما يدفع بالأسرة لتكون منبعا لإثارة الفوضى والشغب وأداة مشجعة على

التخريب والتدمير في كثير من الأحوال[31]. وهذا ما آلت إليه الأسرة الجزائرية في كثير من المناطق.

وتزداد المشكلة حدة إذا علمنا أن انشغال المرأة بالأعمال التي يضطلع بها الرجل أدى إلى إيكال مهام الأمومة تارة للجدات، وتارة للخادمات الجاهلات، وتارة أخرى لدور الحضانة وما يحتشد فيها من موظفات كل ما يتميزن به جمال المظهر مع خلوهن تماما من أساليب الرعاية وخلو قلوبهن من الأمومة الحقيقية[32]، في حين أطفأت مصابيح البيوت وأغلقت أبوابها ونوافذها، وحمل كل فرد من أفراد الأسرة مفتاحه، إن ضيعه لم يجد ملجأ يلجأ إليه حين عودته، وأضحت بيوتنا كالديار المهجورة التي سكنتها العصافير والخفافيش. وفي ظل هذا الوضع المأساوي لم يبق لربة البيت الأم من وظائف الأمومة إلا الجانب البيولوجي المتعلق بالحمل والولادة، ولهذا لا نستطيع أن ندرك فرقا بين وظيفة الأم، ووظيفة الأب، لأن ما تستطيع الأم القيام به يستطيع الأب أداءه خاصة بعد استبدال الرضاعة الطبيعية بالرضاعة الاصطناعية، وحتى بالنسبة للزعم القائل أن الأم أكثر رقة من الأب، فإن ذلك لا يلقى حاليا تأييدا كثيرا بعد أن كان ذلك مرتكز بالأم[33]، وهذا ما أدى إلى زوال هيبة رب الأسرة الجزائرية الأب التي كان يتمتع بها في الجيل القديم، وصار الأب يخطب ود أبنائه بعد أن كانوا هم الذين يتقربون إليه ويطلبون رضاه عليهم.

كل ذلك دفع بالمراهقين والمراهقات إلى انحرافات سلوكية ترتبت في كثير من الحالات عن أسباب نفسية تظهر في فقدان الحنان والعطف وسوء التوافق النفسي والاجتماعي والأسري خاصة في السنوات الخمس الأولى من العمر، ومن بين هذه الانحرافات نذكر: الانحرافات الجنسية، العنف والعدوان وتعاطي المخدرات، والخمور وجنوح الأحداث والتعصب والتطرف، وانحرافات الشخصية المضادة للمجتمع، وانحرافات الشخصية المنفصلة عن المجتمع. ولا أحد ينكر اتساع حيز انتشار هذه الآفات في الأسرة الجزائرية، وإن لم يتم استدراك ذلك فإن مصير الأسرة الجزائرية يؤول إلى الجحيم.

ب-التغيرات السياسية وأثرها على الأسرة الجزائرية:

أسهمت التحولات السياسية في الجزائر وخاصة بعد الاستقلال في تغير المجتمع بشكل ملحوظ بعدما عاش لفترة طويلة تحت الجهل والفقر والأوبئة، وعملت

هذه التحولات على سن القوانين التي تحفظ للإنسان كرامته وحريته، فضلا عن القوانين التي تعطي الحق للرجل والمرأة في العمل، ومنحهم الفرص المتساوية في المشاركة السياسية، منذ صدور ميثاق طرابلس 1962 وميثاق الجزائر1972 ودستور1976.

فقد نصت المادة 42 من الدستور1976 على:"يضمن الدستور الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة "[34]. كما نصت المادة 81 من الدستور نفسه على: "ينبغي للمرأة الجزائرية أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي، وفي بناء الاشتراكية بالنضال في صفوف الحزب والمنظمات القومية "[35].

والمحلل لهاتين المادتين يدرك الدعوة الصريحة للمرأة للمشاركة السياسية سواء داخل الحزب أو العمل الوطني، وتدعيم إشراكها في العمل التنموي سواء كان سياسيا أو نقابيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا. لكن وباعتبار أن المرأة هي أكثر الفئات معاناة من الأمية والجهل في تلك المرحلة – بعد الاستقلال مباشرة- وخاصة المرأة الريفية إضافة إلى الرواسب الفكرية والذهنيات التي لازالت متمسكة بنظرتها القديمة لأدوار المرأة، جعل الاعتماد على فئة كتلك في المجال السياسي أمر غير مقبول، ولذلك لم تظهر المرأة بشكل جيد في الساحة السياسية آنذاك. غير أنه بعد حوادث 5أكتوبر1988، وبعد صدور قرار التعددية الحزبية وقانون الجمعيات تكونت العديد من الجمعيات النسوية وصل عددها سنة 1989 أكثر من 30 جمعية نسوية، أما فيما يخص الأحزاب السياسية فإنها تضمنت عددا من المناضلات تباين عددهن من حزب لحزب، ومن الريف إلى المدينة.[36] وهكذا تمكنت المرأة من ولوج الساحة السياسية مثلها مثل الرجل، وقد ازداد دعمها بصدور دستور1996، والذي نجده ينص في المادة 29 على: "كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود نسبه إلى المولد أو العرف أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو طرف آخر شخصي أو اجتماعي". كما تنص المادة 31 من نفس الدستور نفسه: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

كما نصت المادة 51 من الدستور نفسه: " يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون".[37] وتعد النقاشات السياسية داخل الأسرة مظهرا من مظاهر المشاركة السياسية في نطاقه الضيق، وبدوره يحدد الجو الأسري آفاق وأبعاد الفكر السياسي للفرد، ويساهم التوجه السياسي المتماثل لأفراد الأسرة الجزائرية إلى تكاملها في أداء هذا النشاط، بينما إذا اختلف ذلك فإنه يخلق صراعا داخل الأسرة، ويبدو ذلك أكثر بروزا أثناء فترة الانتخابات وحملاته، وهذا الأمر أثر في كثير من الأحيان على العلاقات الأسرية وأحدث تصدعات وعداوة بين أفرادها وأفراد المجتمع بصفة عامة.[38] وبذلك أدت التحولات السياسية الحادثة في الجزائر إلى نشوب صراعات ونزاعات داخلية وظهور ظاهرة الإرهاب، وأفرز كل ذلك مشكلات عديدة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية مما أربك نسيج العلاقات الاجتماعية وأضعف أواصر العلاقات الأسرية والقرابة، وزعزع استقرار وأمن الأسرة الجزائرية في كل مكان خاصة في الأرياف، فإذا عملنا أن الهجرة من الريف إلى المدينة في ما قبل التسعينات كانت شئ إرادي، وتعود في مجملها إلى الدافع الاقتصادي، فإنه بعد هذه الإفرازات السياسية أصبحت الهجرة من الريف إلى المدينة أمر مفروض لا مفر منه، مما يجعلها تأخذ أبعاد جديدة فاقت حد التوازن السكاني الاقتصادي، وكل ذلك طلبا للأمن والاستقرار والحفاظ على النفس والشرف أولا والمال ثانيا. كل ما في الأمر أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في المدن والقرى الآمنة مما جعلها تربة خصبة للآفات الاجتماعية، وأصبح تتبع مرتكب الجريمة صعب، مما جعل الأسرة الجزائرية تعيش في خطر وما وضع الشبابيك على الأبواب والنوافذ في المنازل والعمارات لدليل على ذلك، في حين ارتفع التباين بين خلفيات الأسر الجزائرية في المدن مما أوجد أنماط من التركيب الاجتماعي وأنماطا من المخالفات الأمنية يصعب تحديد حجمها ودوافعها، كما ارتفع التباين في الدخل الفردي وبالتالي المستوى المعيشي بين الأسر مما أدى إلى تشكيل شعور عدائي بينها واستغلال بعضها لبعض، وهذا مؤشر يدل على ظهور الطبقية في المجتمع الجزائري وما تحمله من أخطار التمييز.

ج-التغيرات في مجال الإعلام والاتصال وأثرها على الأسرة الجزائرية:

يتميز العصر الحديث بتغير متسع في مجال المعلومات والأفكار نتيجة التطور الهائل لوسائل الإعلام والاتصال، وقد تأثر المجتمع الجزائري منذ مطلع القرن

العشرين بثقافة الحضارة الغربية سواء تلك الحضارة التي جاءت عن طريق الاستعمار أو عن طريق وسائل الإعلام والاتصال المختلفة مثل: المذياع والتلفزة والصحف.[39] وتعتبر الفضائيات أهم وسيلة من وسائل الاتصال الحديثة التي أثرت في بنية المجتمع الجزائري، ولا سيما لدى الجيل الجديد الذي تعرض لاحتلال واضح من طرف الثقافة الجديدة الوافدة عبر قنوات عديدة، وهي ثقافة تروج لقيم ومعايير اجتماعية وأنماط حياتية قد لا تتلاءم مع الواقع الاجتماعي للأسرة الجزائرية، ولها القدرة على اختراق ثقافتها [40] لذلك تواجه مخاطر غزو ثقافي خطير يستهدف تغير قيمها وعاداتها وتقاليدها وبالتالي تهديد أمنها الأخلاقي. ويزداد هذا الخطر مع تطور وسائل الإعلام وتقنياتها من جهة، وضعف الرقابة الأسرية على الأطفال أو المراهقين والشباب من جهة أخرى، وسط انشغال الوالدين بظروف حياة متزايدة التعقيد. وفي ظل هذا الوضع تغلغلت الثقافة الغربية عبر جهاز التلفزيون داخل الأسرة، فأصبح المواطن الجزائري يأتي بفتنة إلى داخل منزله دون أن يعلم أو يدرك أبعاد ذلك، هذا مع غياب الوعي وعدم توجيه وسائل الإعلام وجهة يستفيد منها أفراد الأسرة، بحيث أصبحت عادات وتقاليد الشعوب تنتقل إلى أفراد الأسرة الجزائرية وهم جالسون في منازلهم، وهذا ما خلق نوعا من الصراع القيمي بين النمط الجديد الوافد، والثقافة الأصلية الأمر الذي انعكس تأثيره على الشخصية الجزائرية، حتى أصبحت هذه الأخيرة تظهر عليها علامات الازدواج في سلوكها وتعبيراتها.[41] وما يثير الانتباه تعرض المنطقة العربية بصفة عامة لكم هائل من القنوات الفضائية الأجنبية التي تستخدم أقمارا صناعية تغطي هذه المنطقة، مع انتشار صحون الفضائيات على أسطح المنازل العربية والارتفاع الكبير في امتلاك أجهزة الاستقبال التلفزيوني، وما تسببه التقاليد الخاطئة للمشاهد من تأثيرات اجتماعية واقتصادية وصحية.[42]

ويعد التلفزيون من الأجهزة التي تمكنت من دخول كل منزل، بل أصبحت جزءا أساسيا من أثاث المنزل، ومع تعلق الأطفال والمراهقين والشباب، وحتى الكبار ببرامج التلفزيون، ومتابعتها باستمرار فقد ذهب البعض إلى وصفه بالوالد الذي يحاول أن يغرس قيم العائلة وثقافتها في نفوس الأفراد. مما قد يضعف من دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، ويؤدي إلى تطبيع أبناء الأسرة بعادات وتقاليد بعيدة كل البعد عن ثقافة الأسرة الجزائرية الأصيلة، ولاسيما إذا علمنا أن عملية

استقبال البث لا يتم من مصدر واحد بل من مصادر عديدة أو قنوات متعددة لها أهدافها وبرامجها وسياساتها التي تعكس ثقافاتها وتوجهاتها[43] وقد تأثرت المرأة الجزائرية كثيرا بهذه البرامج وخاصة تلك التي تروج للموضات أو الأزياء أو تلك البرامج التي تخلق وعيا اجتماعيا لدى المرأة[44]، وبالتالي تأثرت الأسرة الجزائرية بكثير من أنماط الثقافة الاستهلاكية التي تروج لها وسائل الإعلام خاصة في الفئات التي يرتفع فيها الدخل الشهري للأسرة، كما أثرت وسائل الإعلام والاتصال الحديثة بشكل أو بآخر في نمط تفكير الأسرة الجزائرية، غير أن هذا التأثير يختلف من قطر لآخر ومن منطقة لأخرى ومن الريف إلى المدينة وذلك تبعا لنمط الحياة السائد والمحيط بالأسرة.[45] ومما لا شك فيه أن الأسرة العربية بصفة عامة تواجه اليوم ثقافة جديدة تروج لها ظاهرة العولمة، وإن كان تأثيرها لا يزال في بداية الطريق إلا أن المستقبل سوف يشهد هذا التأثير، فبالرغم من عناصر القوة والمقاومة في الأسرة الجزائرية لا تزال تقاوم هذا التحول، إلا أن هذه المقاومة سوف تفقد شدتها وقوتها وفعاليتها. وما انحصار وضعف السلطة الأبوية وارتفاع حالات الطلاق لمن بين المؤشرات على ذلك. فالمتتبع لنمط السلطة الأبوية في الأسرة الجزائرية يدرك بأنها كانت لا تتساهل في فرض نفسها على أفراد الأسرة لاحترام عادات وتقاليد الجيل القديم وخاصة بالنسبة للإناث، بحيث كانت السلطة مركزية محصورة بيد الأب، إذ له حق التصرف في كل شئ حسب ما تقتضيه مصلحة الأسرة ومركزها الاجتماعي والاقتصادي، ولا يحق لأي عضو آخر التدخل في شؤون إدارتها ويقوم الأب بتوزيع الأدوار والمراكز معتمدا على مقاييس الجنس والسن. لكن ونتيجة لعوامل عديدة من بينها كل ما سبق الحديث عنه أخذت سلطة الأب في الأسرة الجزائرية تتدهور، مما ساهم في تفتيح مدارك وشخصية الفرد خاصة بالمدن، مما أدى إلى تغيير في المفاهيم السائدة عن الأسرة وخصائصها ووظائفها والعلاقات السائدة فيها ومراكز الإدارة والسلطة فيها وأصبح للأم والأبناء دور كبير فيها.[46] ومن أقسى المظاهر التي وصلت إليها الأسرة الجزائرية وبلغت ذروتها فيه: ظاهرة الطلاق والكل ينظر إلى هذه الأخيرة وفي كل المجتمعات على أنها مأساة أو كارثة تحل بالأفراد. كما أن الطلاق مؤشر خطير يدل على أن النظام الأسري في المجتمع لا يعمل بشكل سليم، بل يهدد أمن المجتمع واستقراره وقد يؤثر في رفع معدلات الانحراف والجرائم وجنح الأحداث، وتختلف معدلات الطلاق في الأسرة الجزائرية من قطر لآخر تبعا للحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع وحتى

ضمن القطر الواحد يختلف ذلك بين المدينة والريف، فمعدلات الطلاق في المدن أعلى منها في الريف بشكل عام وبين الطبقات الاجتماعية الدنيا عنها في المستويات التعليمية العليا، كما ترتفع معدلات الطلاق بين صفوف النساء العاملات بالنسبة للنساء غير العاملات.[47] ولقد تأثرت معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري بارتفاعها وانخفاضها بالتحولات السريعة للمجتمع. ولقد تبين أن الأطفال المنحرفين من أبناء الأسر التي انهارت بسبب الطلاق لم ينحرفوا بالضرورة نتيجة لطلاق والديهم، بل نتيجة لجهل والديهم عن إيجاد الحل البديل المناسب بعد الطلاق من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة لتخلف أساليب رعاية الطفولة وعدم وجود مؤسسات تتحمل تلك المسؤولية في المجتمع.[48]

خاتمة: ليس من السهل بناء إطار نظري واضح يعبر عن واقع الأسرة الجزائرية بسبب عدم قدرة البحوث والدراسات الميدانية الكشف عن أسباب الظاهرة الاجتماعية بطريقة جدية ودقيقة وحقيقية، فجل تلك الدراسات جاءت في سياق نيل درجات علمية، فضلا عن ضعف وعي المبحوثين بأهمية البحوث، زد على ذلك عدم ثقتهم بأخذ الجهات التنفيذية بها في المجتمع، مما يجعل إجاباتهم عن استمارات البحث غير دقيقة، وغير صادقة، يضاف إلى ذلك ضعف إمكانية الباحثين في إجراء دراسات أنثروبولوجية طويلة الأمد، تكون قادرة على كشف الواقع والوقوف على أهم التغيرات التي تصيب الأسرة والعوامل المسببة لها. وبالرغم من معظم المؤشرات التي جاءت من العديد من الدراسات والتي أشارت إلى أن الأسرة الجزائرية قد تغيرت بنائيا ووظيفيا تحت ظروف التحضر والتصنيع وغيرها، إلا أن الأسرة الجزائرية النووية لا تزال مرتبطة عاطفيا واقتصاديا واجتماعيا بالأسرة الأصلية، وإن استقلت عنها في السكن، وبذلك يصعب أن نطلق على الأسرة النووية الجديدة أسرة نووية مستقلة كل الاستقلال كما هو موجود في المجتمعات المتقدمة. لكن ونتيجة للصراع الخطير الذي تعرضت له الأسرة الجزائرية وتزداد تعرضا له يوما بعد يوم والمتمثل في صراع القيم، والذي بدأ يتسع مجاله مع تطور تقنيات وسائل الإعلام والاتصال، وخاصة الفضائيات والإنترنت. فإن الأسرة الجزائرية متجهة اليوم للعيش في أزمات حقيقية على مستوى الصراع القيمي مقابل تدني نوعية التعليم وازدياد متطلباتها الحياتية مع ضعف قدراتها المادية على تلبيتها فضلا عما ينتظر المرأة من تعقيدات، وأدوار جديدة سواء داخل حيز الأسرة أو خارجه. كما أن الأسرة

الجزائرية سوف تسعى إلى تقليص أفرادها بحكم ظروف عديدة ومتنوعة، وتزداد الأسرة النووية ظهورا، وخاصة في المدن الكبرى كما ينتشر الزواج المبني على علاقات غير شرعية وترتفع نسبة الطلاق والتفكك الأسري وجنوح الأحداث، ويتأخر سن الزواج لكلا الجنسين وتنحصر سلطة الأب أكثر فأكثر قد تؤول إلى الصفر، وسيتوجه الجيل الجديد نحو المهن الحرة ذات المردود الاقتصادي السريع، وتظهر الطبقية بين الأسر بشكل كبير، ويستغل أفراد الأسرة بعضهم بعضا أبشع استغلال، وتزداد العلاقات القرابية والالتزامات تجاه الأقرباء ضعفا، وتظهر الفردية ظهورا واسعا، و....وإزاء، هذه التحولات من واجب الأسرة الجزائرية أن لا تقف مستسلمة بل عليها التصدي والتحدي لذلك، محاولة استيعاب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية و.... ولتمكينها من تحقيق ذلك نقترح السبل الآتية:

1 – إعداد الفتاة الجزائرية لوظيفة الأمومة إعدادا جيدا وإشراك جميع المؤسسات التربوية في ذلك وعلى رأسها المدرسة.
2 – العمل على تكافؤ فرص الحصول على منصب عمل بين الجنسين.
3 – إعادة النظر في قوانين الوظيف العمومي الجزائري، وعلى رأسها اشتراط أداء أوالإعفاء من التزامات الخدمة الوطنية للحصول على منصب عمل بالنسبة للذكور.
4 – تشجيع أبناء الأسرة الجزائرية على مواصلة الدراسة، وعدم الانقطاع عنها في المراحل الأولى منها للتقليص من حدة ظاهرة عمالة الأطفال.
5 – توعية الأسرة بأهمية ودور الأسرة الممتدة في التكفل بمختلف أفرادها في حالة الأزمات.
6 – عدم إيكال مهمة تربية وحضانة أبناء المرأة العاملة لكل من هب ودب من الخادمات ودور الحضانة.
7 – محافظة ولي الأسرة على مركزه ومكانته داخل الأسرة، عدم التنازل أو التخلي عن القوامة، وعدم منح الحرية الكاملة لمن يعول دون رقابة أو حدود.
8 – تعايش التوجهات السياسية المختلفة بين أفراد الأسرة وعدم فرض هؤلاء بعضهم على بعض أي توجه سياسي.
9 – محاولة التقليص من الطبقية في المجتمع عن طريق التوزيع العادل للثروات، والعمل على رفع الدخل الفردي لذوي الدخل المنخفض.
10 – وضع مخططات لتوزيع وإسكان النازحين من الأرياف والمناطق التي فقدت استقرارها لظروف أمنية حتى لا تفقد المدن توازنها.
11– العمل على توفير الأمن في المناطق التي زعزع استقرارها، وتمكين الأسر النازحة من العودة إليها.

12- تشديد الرقابة الأسرية على الأطفال والمراهقين في ما يخص مشاهدة برامج القنوات الفضائية.
13- توجيه وسائل الإعلام والاتصال وجهة يستفيد منها أفراد الأسرة.
14- توعية الأسرة بتبعات الطلاق وأضراره على مختلف الجوانب.
15- العمل على إيجاد البديل المناسب للتكفل بالأبناء بعد طلاق الوالدين، والتعريف بأساليب الرعاية الجيدة في هذه الحالة.
16- إنشاء مؤسسات تتكفل بأبناء المطلقين إن تعذر على أوليائهم إيجاد بديل مناسب للتكفل بهم.

الهوامش:

01- محمد التومي، بدون تاريخ ، نظام الأسرة في الإسلام، الجزائر، ص:9.
02- نفسه، ص: 10
03- حسن عبد الباسط، 1982، علم الاجتماع، مكتبة غريب، القاهرة، ص:399
04- نفسه، ص: 399
05- عدنان إبراهيم أحمد ومحمد المهدي الشافعي، 2001، علم الاجتماع التربوي- الأنساق الاجتماعية التربوية، منشورات جامعة سبها، ليبيا، ط1، ص: 185.
06- حسن عبد الباسط، 1982، علم الاجتماع، مكتبة غريب، القاهرة، ص:40.
07 Musgrave P. 9 the sociology of Education-.London 1978,P: 3
08- عدنان إبراهيم أحمد وآخر، المرجع السابق، ص:189- 190.
09- عبد الدائم عبد الله، 1981، التربية العامة، دار الملايين، بيروت، ص:70.
10- الخشاب مصطفى، 1981، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، القاهرة، بيروت ص:126.
11- عبد الله عبد الغني غانم وآخرون، 1989، المدخل إلى علم الإنسان المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط2، ص:93.
12- نفسه، ص:92.
13- إحسان محمد الحسن، 1980، العائلة والقرابة والزواج، دار الطليعة، بيروت، ص:32.
14- محمد حسن غامري، 1989، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط2، ص:94.
15- نورية محمد الحوري، 1985، التحولات الاجتماعية والاقتصادية الأسرية، دراسة اجتماعية مقارنة بين المدينة والريف اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، ص:42.
16 - Hartman, H-the family as the locus of gender clan and give: the exampie of housework signs.vol .P26 hg.
17 -Ibid P.26
18- سناء الحولي، بدون تاريخ، الأسرة والحياة العائلة، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، ص:157.
19- نورية علي محمد الحوري، المرجع السابق، ص:44 .
20-تركي رابح، 1984، وضعية النساء الجزائريات في التعليم في عهد الاحتلال وبعد الاستقلال، مجلة الثقافة والسياحة، الجزائر، العدد 84، ص:182 .
21- نعيمة نصيب، 2002، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الاداب، قسم علم الاجتماع، ص:187.
22- الأمم المتحدة، 1998، اتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تقرير الجزائر، ص:2.
23- عبد الحميد خزار، 1993، الدور التربوي للأسرة، مجلة الرواسي، جمعية الإصلاح الاجتماعي والتربوي العدد9، مطابع قرفي، باتنة، ص:80.

24-نفسه، ص: 79 .
25- نفسه: ص:1 .
26- الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص:4 .
27- الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني،2000 معلومات عن المرأة والسكان، الجزائر، أبريل، بدون ترقيم.
28- نفسه، بدون ترقيم.
29- نفسه، بدون ترقيم.
30- نعيمة نصيب،المرجع السابق، ص:197.
31- عماد الدين سلطان، 1986، مختصر الدراسات الأمنية والتدريب الجزء الأول، الرياض، ص:51.
32- عبد الحميد خزار، 1993، الدور التربوي للأسرة، مجلة الرواسي، جمعية الإصلاح الاجتماعي والتربوي، العدد 9، مطابع قرفي، باتنة، ص:79.
33- عبد الحميد خزار، المرجع السابق، ص:83.
34-دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1976، الجزائر،1976، ص:25.
35- نفسه، ص:30.
36- نعيمة نصيب، المرجع السابق، ص:192.
37- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مشروع تعديل الدستور لسنة 1996.
38- نعيمة نصيب، المرجع السابق، ص:233.
39 - محمود عودة، 1988، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي دار النهضة العربية، بيروت، ص:5.
40- يأس خضير البياني، 2001، الفضائيات، الثقافة الوافدة وسلطة الصورة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 267، ص:112.
41- عبد الواحد مشعل، 2002، مظاهر التغير في الأسرة العربية المعاصرة، مجلة دراسات، المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، ص:165.
42- يأس خضير البياني،المرجع السابق، ص:112.
43- عبد الواحد مشعل،المرجع السابق، ص:164.
44- يأس خضير البياني-المرجع السابق ص:115.
45- عبد الواحد مشعل -المرجع السابق- ص:164.
46- عماد الدين سلطان، المرجع السابق، ص:59.
47- نفسه، ص:59.
48- نفسه، ص:60.